في المحل قايم بجملة اللفظ وفي التقدير بالحرف الاخير لقيام المانع
هنا بالحرف الاخير ويمكن اجراء الكلام الشريف على هذا القول بان يراد
بالمحل ما قابل اللفظ قوله حتى يجوز حتى ابتدائية فالفعل
مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالعامل المجرور
بالحرف الزايد دون المجرور بالمضاف له المعنوي فرق يفرق
احسن منه ان يقال الفرق ضعف الجار في الاول لكونه حرفا زايدا
وقوته في الثاني لكن في مناقشة شيخنا ان ما اضيف اليه المصدر
او اسمه بحقه زيد في قائمة الرفع والجر ولو كان معرفة اه وهذا هو
الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله وجر ما يتبع ماجر
ومن راجعه في الاتباع المجمل فحسن فانظر من اين اتى للبعض ما
قاله قوله فان كان المعطوف اليه على المجرور ونحوه وكذا اذا
كان المعطوف نكرة والعطف ببل او لكن لانهما بعد النفي والنهي
لاثبات الحكم لما بعدها نحو ان قصد ببل نقل النفي لما
بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر قوله
جر الفاعل بمن بخلاف الباء واللام الزايدة بقياس قوله كونه عمدة لا
يجوز حذفه بعد الشرط هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما
واحدا وعدها في باب التنازع من الفاعل حكمين وهو ظاهر
ولعل وجه ما هنا ان العمدية لا توجب لعدم جواز الحذف غالبا
فتامل قوله لا يجوز حذفه اي بدون ما يفسره اما معه فيجوز
لدليل كما في التسهيل وليستثنى من عدم جواز حذفه فرخمة
اعراب بنا الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب
زيد الا في اطعام في نعم بنا على ما ذكره وصف عدم تحمله الضمير جمودة
وذهب السيوطي الى انه في مثل ذلك يتحمل لانا الجامد اذا اول

بمشق

بمشق تحمل وضربا زيد اي مثل ضرب واطعاما في معنى ان يطعم
وهذا تاويل بمشق والفعل المؤكد بالنون في نحو ولا يضيعن لكن
وكون الفاعل فيه محذوفا علة منعوتا بالثبات لا يمنع كونه محذوفا
بل يقرره فلا معنى لامتراض البعض لذلك والتعجب نحو اسمع بهم
وابصر اي بهم محذوف فاعل الثاني والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد
الا مثل ما قام احد الا زيد وقوله استثناء هذين نظرا الى ان المنفي احتمال
ان الفاعل فيه المستثنى حذف البالا محذوف ولم يسلم انه
محذوف فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ثم رايت شيخنا
العدوي نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه
والفراء يجوز احسن واجمل بزيد على ان يكون الاصل احسن
به ثم حذف البالالة الثانية عليها ثم انقل الضمير واستتر كما
استتر الثاني في قوله تعالى اسمع بهم وابصر اهو وهو نفي فيما قلنا
اولا فقد الجد واما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو
ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ما قام احد الا زيد هو
بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال ليس وبقي سادس
وهو ما قام وفعل الامر فلا يضمن الحذف لان التنازع لان الاضمار
في احدهما مفسد المعنى لاقتضائه نقل الفعل عنه واقامة ضمير
عن عمرو ومشتملة اه وقد يقال يضمر في احدهما مع الاثنان
بالاخرى فلا يرد ما قاله فتامل قوله لان الفعل وفاعله الخ
معناه انه لا يجوز حذف الفعل مع انه يجوز لقرينة فالاولى
ان يعلل بان مدلول الفعل عرض قايم بمحل فلو حذف
ليزم تركه قيام العرض بنفسه هذا ينفي تقرير هذا التعليل الا كما
مر في البعض قوله عشية بخفض قوله فان كان الخ اي من حيث

Copyright © King Saud University